

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

مساعدة تلك المنطقة على تحقيق الانتعاش في أبكر وقت ممكن.

بنود جدول الأعمال ٨٥ إلى ١٠٥ (تابع).

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود، وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة اليوم المرحلة الثانية من أعمالها: المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود، وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

ووفقا للمقررات المتعلقة بترشيح أعمال اللجنة الأولى، ستضم هذه المرحلة من أعمال اللجنة مناقشة مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات والنظر فيها. وكما تذكروا، جرى في الأسبوع الماضي توزيع الوثيقة A/C.1/60/CRP.2، التي تحتوي على الجدول الزمني ومواضيع المناقشات المواضيعية، وتم الاتفاق بشأنها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الكوارث الطبيعية في جنوب آسيا وفي أمريكا الوسطى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم اللجنة الأولى،

أود أن أتقدم بأعمق مشاعر العزاء والمواساة لضحايا الزلزال الذي وقع في جنوب آسيا في عطلة نهاية الأسبوع. وقد أصبت بالذعر عندما تلقيت الأخبار المأساوية لهذه الكارثة الساحقة، وأصبت بصدمة عنيفة لوقوع عدد كبير من الضحايا، لا سيما الخسارة الفادحة في الأرواح في باكستان. وآمل مخلصا أن تبدأ عمليات الإنقاذ بسرعة كبيرة لمنع سقوط مزيد من الضحايا ولإنقاذ الأرواح والممتلكات في المناطق المتضررة. وأنا واثق من أنه سيجري إظهار التضامن والتعاطف الدوليين مع شعوب وحكومات المنطقة.

وأود أيضا أن أعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع شعوب وحكومات أمريكا الوسطى التي تعاني من آثار مرور إعصار في الأسبوع الماضي. وتتقدم بأعمق تعازينا للضحايا وأسرههم في تلك المنطقة، لا سيما في غواتيمالا، حيث وقعت فيها أكثر الوفيات. وأتمنى ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أود أن أبدأ بالانضمام إلى الرئيس للتعبير، باسم الاتحاد الأوروبي، عن أعمق مشاعر التعاطف مع جميع الذين تضرروا بالزلازل المأساوي في باكستان وبالفيضانات في غواتيمالا في عطلة نهاية الأسبوع. فضلا عن ذلك، أمل أن ينقل زميلانا، ممثل باكستان وممثل غواتيمالا، هذه الرسالة إلى حكومتيها.

إن عدم الإشارة أبدا إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠)، والنتائج المخيبة للآمال لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠٠٥، وكذلك الجمود الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح، تعكس عدم تلاقٍ يؤسف له في تحليل التحديات التي تواجهها والطريقة التي يمكن أن تُحل بها.

وفي بياننا العام، في الجلسة الثانية، أعرب الاتحاد الأوروبي عن خيبة أملنا الكبيرة لعدم وجود نص في الوثيقة الختامية للقمة يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح. بيد أننا نعرب مجددا عن دعمنا لنظام عدم انتشار عالمي مدعوم بنظام ضمانات دولية قوي وعن دعمنا لمعاهدة عدم الانتشار. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن منع الانتشار النووي والسعي لتحقيق نزع سلاح نووي وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار مهمان للسلام والأمن العالميين.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لهذا النظام، الذي يقوم على ثلاثة أعمدة يدعم بعضها بعضا: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. نعتقد أنها مهمة اليوم كما كانت مهمة عندما اتفق عليها لأول مرة قبل ٣٥ عاما. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على الحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار النووي من خلال تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف التي حُددت في المعاهدة على نحو منظم

وكما بينا سابقاً، ستقسم كل جلسة من الجلسات الرسمية في المرحلة الثانية هذه إلى ثلاثة أقسام لتتمكن اللجنة من الاستفادة استفادة كاملة من الوقت المخصص لها بالدخول في مناقشات مثمرة، وعرض جميع مشاريع القرارات على نحو يتسم بالكفاءة وحُسن التوقيت. وسيبدأ القسم الأول من بعض الجلسات بمتكلم ضيف، كما جاء في الوثيقة A/C.1/60/CRP.2. وبعد أن يقدم المتكلم بيانه أو تقدم المتكلمة بياها الافتتاحي، سأعلق الجلسة الرسمية لمدة وجيزة ليتاح لنا عقد جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة مع المتكلم/المتكلمة الضيف. وبعد ذلك، نستأنف مباشرة الجلسة الرسمية وننتقل إلى القسم الثاني، الذي سيتكون من بيانات من الوفود بشأن الموضوع قيد النظر. وسيخصص القسم الأخير لعرض مشاريع القرارات.

فضلا عن ذلك، كما سبق أن ذكرت، لن تُعد قائمة رسمية بأسماء المتكلمين للمرحلة الثانية من عملنا. إلا أننا نرحب بإبلاغ الوفود الأمانة بعزمها التكلم قبل عقد الجلسات المحددة. وإلا، فإن الطلبات من أجل جميع البيانات ستؤخذ مباشرة في قاعة الاجتماع في ذلك اليوم.

وقبل المضي قدما في عملنا، أرى أنه قد انضم إلينا اليوم زملاؤنا المتدثرون من برنامج زمالات نزع السلاح. وباسم اللجنة، أود أن أرحب بهم ترحيبا حارا.

نبدأ الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن مسألة الأسلحة النووية. ونظرا لعدم وجود متكلم ضيف اليوم، أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الحديث عن هذا الموضوع المحدد الذي يجري النظر فيه.

السيد فريمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وجميع البلدان الأخرى التي أعلنت تأييدها لهذا البيان.

٢٧ أيار/مايو، والتي مفادها أنه من أجل تحسين عمل معاهدة عدم الانتشار، فإنه ينبغي لنا أن ننظر في عقد أول اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر التالي في عام ٢٠٠٧، في فيينا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عامل جوهري للتحقق من نظام عدم الانتشار النووي العالمي ولنجاح هذا النظام المتعدد الأطراف. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة مقترنة بالبروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن هذه هي الوسائل الأساسية لكي تثبت الدول الأطراف أنها تفي بالتزاماتها بموجب أحكام المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وتسعى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا لجعل البروتوكول الإضافي شرطا لتوريد الصادرات النووية.

ومرة أخرى، أصبحت تكنولوجيات التخصيب النووي وإعادة المعالجة النووية من جديد موضوع اهتمام خاص للمجتمع الدولي بسبب استخدامهما المزدوج. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من المهم تشجيع ضمانات الوصول للخدمات المتعلقة بالوقود النووي أو للوقود في حد ذاته، بموجب شروط مناسبة. وفي هذا الصدد، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بتقرير فريق خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، الذي نشرته أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير، والحاجة لبدء مناقشة هذا التقرير في الوكالة في أسرع وقت ممكن.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعليق التعاون النووي مع أي دولة عندما لا تتمكن الوكالة من تقديم تأكيدات كافية بأن البرنامج النووي لتلك الدولة موجه حصريا للأغراض السلمية. وينبغي أن يستمر التعليق إلى أن تتمكن الوكالة من

ومتوازن، كما حُدد وسجل في الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي الذي اعتمده قبل المؤتمر الاستعراضي في ٢٥ نيسان/أبريل من هذا العام.

ويؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود هذا العام لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية لمعالجة التحديات الأشد إلحاحا التي تواجه المعاهدة. ونرى أن هذه فرصة ضيّعت. ولكن المؤتمر وفر فرصة لمناقشة أساليب عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتشجيع السعي لترع السلاح النووي ومسائل أخرى نود أن نرى تحقيق تقدم فيها. ونحن مقتنعون، كما جاء في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، أن الأخذ بنهج متعدد الأطراف حيال عدم الانتشار يوفر أفضل وسيلة للتصدي لهذا الخطر الذي يهدد الأمن الدولي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠، وسيبقى الحالة الراهنة نصب عينه. ونلاحظ أيضا أن التقرير النهائي للمؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠٠٥ (NPT/CONF.2005/57)، الذي يتضمن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بتوافق الآراء، يشكل مرجعا لعمليات الاستعراض في المستقبل، التي سيشارك الاتحاد الأوروبي فيها على أساس موقفنا الموحد. وسنواصل العمل أيضا من أجل انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار وندعو الدول التي لم تصبح أطرافا بعد في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد مجددا التعليقات التي أبدتها رئاسة الاتحاد الأوروبي في نيويورك في

ومرة أخرى، وكما جاء في بياننا العام، يرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان المشترك الذي أصدره المشاركون في المحادثات السداسية الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر، ويقدر ما قام به المشاركون من عمل شاق، وما أبدوه من مرونة وتعاون. ونلاحظ على وجه الخصوص التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا بالتخلي عن أسلحتها النووية وعن جميع البرامج النووية القائمة وتعهدتها بالعودة إلى معاهدة عدم الانتشار. إلا أن الاتحاد الأوروبي يرى أن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية تشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإطار الذي اتفقت عليه مع الولايات المتحدة والإعلان المشترك الصادر عن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وسواصل استنكار اعترام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المعلن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار ونحث على اعتماد تدابير لمعالجة الانسحاب من المعاهدة. ونتطلع إلى تنفيذ مبكر لهذه الالتزامات ووضع ترتيبات تحقق فعالة. وقد دعم الاتحاد الأوروبي المحادثات السداسية للأطراف جميعها، ولا يزال مستعداً لتقديم المساعدة بأية طريقة نستطيع تقديمها فيها.

وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، المعقود في وقت سابق من هذا العام، أبرزنا ما قد يترتب على الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار من تأثيرات على السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه توجد حاجة ماسة لاتخاذ تدابير لثني الدول عن الانسحاب من المعاهدة، وينبغي اعتماد هذه التدابير في إطار معاهدة عدم الانتشار.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أننا يجب أن نفعل كل ما هو ممكن للحيلولة دون وصول الإرهابيين إلى أسلحة نووية أو مواد يمكن أن تستخدم في أجهزة إشعاعية. كما أن

تقديم تلك التأكيدات. وندعو أيضا إلى تعزيز دور مجلس الأمن، بوصفه الحكم النهائي في قضايا السلم والأمن الدوليين، ليتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب في حالة عدم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وكما بينا في بياننا العام، لا يزال برنامج إيران النووي يثير قلقا عميقا للاتحاد الأوروبي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود التي تبذلها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بمشاركة الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، لإيجاد اتفاق مقبول لإعادة بناء الثقة الدولية في النوايا الإيرانية. إننا نعتزف بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز وعلى نحو يتمشى مع أحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار. إلا أن من الضروري الحفاظ على التوازن بين الحقوق والالتزامات المتوخاة في المعاهدة. ونعتقد أنه يجب على كل دولة غير ممثلة العودة إلى الامتثال الكامل وبناء الثقة الضرورية في أنشطتها النووية ذات الطابع السلمي المحض - في حالة إيران على وجه التحديد، من خلال تعليق إنتاج المواد الانشطارية والأنشطة المتعلقة بالتخصيب. والقرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ووجد إيران غير ممثلة لالتزاماتها بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار، ولكنه أرجأ تقديم تقرير لمجلس الأمن، يعطي إيران فرصة الآن لمعالجة شواغل المجتمع الدولي الواضحة.

والجانب الأوروبي مستعد، من جانبه، لاستئناف المفاوضات ضمن الإطار الذي اتفق عليه الأوروبيون وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولن تتمكن إيران من تطوير علاقات أفضل مع أوروبا والمجتمع الدولي ككل إلا بعد أن تثبت دون أي شك أنها لا تسعى لتحقيق قدرة على تطوير أسلحة نووية.

المعقود في فيينا في تموز/يوليه. ونشدد على أهمية أمن المواد والمنشآت النووية، ندعو جميع الدول إلى التأكد من وجود ترتيبات فعالة للحماية.

وفي بياننا العام، حددنا دعمنا المتواصل منذ نهاية الحرب الباردة للسعي لزرع الأسلحة النووية ورحبنا بتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ونظم إيصالها. ونشدد على الحاجة لإجراء تخفيض شامل في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما مخزونات البلدان التي لديها ترسانات كبيرة. وفي هذا السياق، نعترف بانطباق مبدأ عدم التراجع لتستردد به جميع التدابير في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة بوصفه عاملاً يسهم في صون السلم والأمن والاستقرار الدولية، مع أخذه هذه الشروط في الحسبان. وإننا نبذل جهوداً لتأمين الشفافية بوصفها تدبيراً طوعياً لبناء الثقة.

إن الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح موضوع قلق متزايد. ونحن مقتنعون أن الأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن تتطلب التغلب على هذا الجمود. نعم هذا أمر جوهري. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بالتوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح ويرحب بحقيقة أنه تم تقديم آراء جديدة على مدى الأعوام القليلة الماضية. وإننا نقدر هذه الجهود الرامية إلى تعزيز توافق الآراء بشأن برنامج العمل. كما ندعم جهود رئاسة مؤتمر نزع السلاح الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على التفاوض في مؤتمر نزع السلاح حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وذلك كوسيلة لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومرة أخرى، ندعو للبدء فوراً في مفاوضات تحتتم في وقت مبكر بشأن

الانتشار غير المشروع المتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما المعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة جداً مثار قلق جدي.

يجب أن نتحد في مسعى مشترك لتعزيز نظام عدم الانتشار من خلال سد الثغرات الموجودة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتقوية الضوابط الوطنية والضوابط المنسقة دولياً على الصادرات لاستكمال التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز المبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، ويحث المجموعة ولجنة زانغير على تشاطر الخبرة بشأن الضوابط على الصادرات للتصدي لتحديات عدم الانتشار الجديدة.

ويؤدي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دوراً هاماً جداً في وضع آلية فعالة لمنع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إنتاجها وإيصالها إلى ومن الدول والأطراف من غير الدول في جميع أنحاء العالم. ويدعو القرار، في جملة أمور، جميع الدول إلى اتخاذ إجراء تعاوني لمنع الانتشار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها والمواد المتعلقة بها، وذلك وفقاً لسلطاتها الوطنية القانونية وتشريعاتها وبالاتساق مع القانون الدولي. ونحث الدول على مواصلة هذا العمل الهام. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم المساعدة في تنفيذ أحكام هذا القرار. ونحن مستعدون لتقديم المساعدة في بناء البنى الأساسية القانونية والإدارية، وتشاطر خبرتنا في التنفيذ وتدريب السلطات الوطنية ذات الصلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والاتفاقيات بشأن الحماية المادية للمواد النووية، والمبادرة العالمية لتخفيض الخطر النووي، ويشجع الدول على المشاركة فيها. ونشجع على وجه الخصوص المصادقة في وقت مبكر على التعديلات التي أدخلت على معاهدة الحماية المادية للمواد النووية التي اتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي

ضمان بأن جميع الدول تمثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ولذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي بتشجيع خاص بما أحرز من تقدم جيد في إنشاء نظام مراقبة دولي. وهذا النظام لا سابق له من حيث نطاقه التكنولوجي وتغطيته العالمية. وقدراته على الاستشعار تمثل بالفعل رادعاً هاماً لأية جهة قد تسعى لتجريب أسلحة نووية. كما أن التقدم مستمر في تطوير عمليات تفتيش في الموقع، ذلك أن هذه العمليات هي جزء أساسي من نظام التحقق.

وفي حين أننا نشدد على أن الغرض الرئيسي من نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب هو التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة، فإننا نؤيد أيضاً استمرار تطوير الفوائد المدنية والعلمية للنظام. وإذا كان بوسع تكنولوجيا التحقق أن تخفف من العواقب الإنسانية المترتبة على كوارث طبيعية معينة وإنقاذ الأرواح - وقد رأينا فعلاً حالات من هذا القبيل في الآونة الأخيرة - فإن مسؤوليتنا الأخلاقية تملينا علينا إتاحة هذه التكنولوجيا لمنظمات الإنذار من الكوارث. فضلاً عن ذلك، نعتقد أن استغلال المعرفة العلمية الإضافية التي يوفرها نظام التحقق سيشجع الدول على الوصول إلى مزيد من هذه الفوائد بالتوقيع والمصادقة على المعاهدة.

ونحث المجتمع الدولي على العمل على حل مشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن على المستوى الإقليمي وتسوية حالات الصراع التي غالباً ما تكون السبب الحذري لجميع برامج التسليح، بما فيها تطوير برامج أسلحة نووية. ويظل الاتحاد يعلق أهمية كبيرة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية، وعلى تعزيز سلام وأمن إقليميين، وتشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، والاستقرار والثقة. ونرحب بمصادقة الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة عقب إجراء المشاورات

معاهدة غير تمييزية وتنطبق على صعيد عالمي لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، دون شروط مسبقة، مع أخذ تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة في الحساب.

وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول لإعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، والتمسك بهذا الوقف. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراء الذي اتخذته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي أصدرت قوانين رسمية بهذا الوقف الاختياري.

إننا ندرك الأهمية من وجهة نظر نزع السلاح النووي، التي تمثلها برامج تدمير وإزالة الأسلحة النووية وإزالة المواد الانشطارية، بصيغتها المعرفة في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن هو جزء أساسي آخر من نزع السلاح ونظام عدم الانتشار. وندعو جميع الدول، لا سيما تلك المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة، إلى التوقيع والمصادقة على المعاهدة دون تأخير ودون شروط مسبقة. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ندعو جميع الدول إلى الامتثال للوقف المؤقت والامتناع عن أي إجراء يتناقض مع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشدد على أهمية عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعم بنشاط عمل الممثل الخاص للدول التي صدقت على المعاهدة لتشجيع انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة.

وتتطلب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظام تحقق يعمل بفعالية كاملة لدى دخولها حيز النفاذ لتوفير

الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات خاصة وأساسية. فلم يعد مقبولاً التمسك بعقلية الحرب الباردة، أو الدفاع عن استراتيجية الضربة الاستباقية، أو إدراج بلدان أخرى بوصفها أهدافاً لضربة نووية، أو تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية، أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية لأغراض محددة.

ومن المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي السابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فشل في تحقيق نتائج جوهرية. إلا أن معاهدة عدم الانتشار النووي، بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي، ستظل تؤدي دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي الدولي، مما يخفف خطر الأسلحة النووية ويحفظ السلم والأمن العالميين.

وستفي الصين، كما فعلت دائماً، بأمانة بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وتلزم نفسها بتعزيز عالمية وفعالية وسلطة المعاهدة، وبتشجيع العمل، على نحو شامل ومتوازن، على تحقيق الأهداف الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وسنواصل القيام بدور نشط وبناء في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

والصين، كدولة تمتلك الأسلحة النووية، لم تنهز أبداً من مسؤولياتها والتزاماتها الواجبة في نزع السلاح النووي. وقد أيدت الصين دائماً الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية. ومنذ اليوم الأول لامتلاك الصين أسلحة نووية، تعهدت ألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت أو في أي ظرف، وتعهدت دون قيد أو شرط ألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير نووية غير حائزة لأسلحة نووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية.

الضرورية. ويدرك الاتحاد الأوروبي القيمة المستمرة لضمانات الأمن الموجودة الملزمة قانوناً والمقدمة في إطار هذه البروتوكولات. ونأمل أن تتسنى تسوية القضايا العالقة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وذلك من خلال مشاورات كاملة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وبتوافق جميع الأطراف المعنية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضاً على أهمية المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية وغيرها، ووسائل إيصالها، المتوخاة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وندعو جميع الدول في الشرق الأوسط إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها يمكن التحقق منها بفعالية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام، السيد محمد البرادعي، على منحهما جائزة نوبل للسلام لهذا العام. ومنح هذه الجائزة هو اعتراف بالأهمية المتعلقة على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد شانغ يان (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود باسم الوفد الصيني أن أتقدم بتعازينا لدول باكستان والهند وأفغانستان، الواقعة في جنوب آسيا، للمعاناة التي تمر بها بعد الزلزال الذي حدث في الأسبوع الماضي.

لقد مكنتنا انتهاء الحرب الباردة والحالة الأمنية الجديدة من تحقيق تخفيض كبير في الأسلحة النووية ومن التطلع إلى فرض حظر شامل على هذه الأسلحة وتدميرها تدميراً كاملاً. والمضي قدماً بعملية نزع الأسلحة النووية، والتخفيض المتواصل لدور الأسلحة النووية في الشؤون السياسية الدولية والسياسات الأمنية الوطنية، هما عنصرا بالغا الأهمية لتحسين البيئة الأمنية الدولية وتشجيع عملية عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق

أما تدابير نزع السلاح النووي، بما فيها التدابير المؤقتة، فينبغي لها أن تسترشد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحفاظ على توازن واستقرار استراتيجيين عالمين وبالأمن غير المنقوص للجميع.

وينبغي أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى اتفاق بشأن برنامج عمله في وقت مبكر، ليتمكن من إنشاء لجان مخصصة معنية بتزع السلاح النووي، وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والبدء في عمل مضموني بشأن هذه المواضيع.

نعم، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ووسائل إيصالها يشكل خطراً جسيماً للسلام والأمن الدوليين. إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل مهمة ملحة تواجه المجتمع الدولي. والهدف النهائي لجهود عدم الانتشار هو صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي الأخذ بنهج متكامل لمعالجة أعراض الانتشار وأسبابه الجذرية معاً. وفي هذا الصدد، نود أن نتناول النقاط التالية.

أولاً، ينبغي تكريس الجهود لتهيئة بيئة أمنية دولية مواتية تؤدي إلى عدم الانتشار. وينبغي أن تحترم البلدان المصالح الأمنية لبعضها بعضاً، وأن تسعى جاهدة لإقامة علاقة تقوم على الثقة المتبادلة والفائدة المتبادلة والمساواة والتعاون ليتسنى تحقيق الأمن المتبادل، مما يقضي على الدوافع الكامنة وراء الانتشار.

ثانياً، ينبغي أن تلجأ جميع الدول للوسائل السياسية والدبلوماسية لحل مشكلة عدم الانتشار في إطار القانون الدولي القائم. وينبغي أن تساعد تدابير عدم الانتشار على تعزيز الأمن الدولي والحفاظ عليه. وينبغي السعي لإيجاد

وقد احترمت الصين دائماً التزامها هذا، سواء أثناء حقبة الحرب الباردة عندما كنا نواجه التهديد النووي أو الابتزاز النووي، أو في فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما شهدنا تغييرات كبيرة في الحالة الأمنية الدولية. ولن تتغير سياسة الصين في هذا المجال في المستقبل.

وما زالت الصين ترى أنه ينبغي اتخاذ التدابير التالية لاستمرار تشجيع عملية نزع السلاح النووي. وأنه ينبغي أن يبرم في وقت مبكر صك قانوني دولي بشأن الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية.

وينبغي أن يتم نزع السلاح النووي بعد عملية عادلة ومعقولة للتخفيض التدريجي تؤدي إلى توازن قائم على مستويات منخفضة. وتقع على عاتق الدولتين الحائزتين لأكبر ترسانتين نوويتين مسؤولية خاصة ورئيسية تجاه نزع السلاح النووي. وينبغي أن تسعياً بجدٍ للامتنال لمعاهدات تخفيض الأسلحة النووية التي أبرمت بالفعل، وأن تواصل تخفيض ترساناتها النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وذلك لتهيئة ظروف لتهيئة ظروف مواتية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والعام.

وإلى أن يتحقق هدف الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية، ينبغي أن تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وأن تتعهد دون قيد أو شرط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وينبغي أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياسة الردع النووي القائمة على أساس البدء في استخدام أسلحة نووية وأن تخفض دور الأسلحة النووية في أمنها الوطني.

استضافة ندوة إقليمية حول المسائل المتعلقة بتلك التي تتناولها اللجنة المنشأة عملاً بهذا القرار، وتناقش الأمر الآن مع الهيئة المختصة في الأمم المتحدة.

وتعلق الصين أيضاً أهمية كبيرة على ضوابط الصادرات المتعلقة بعدم الانتشار. وقد وضعنا نظاماً شاملاً للجوانب القانونية والإدارية لضوابط الصادرات. ومبادئنا وممارساتنا ذات الصلة مماثلة بصورة أساسية للممارسات الدولية. وما فتئت تطور بنشاط علاقاتنا مع آليات الضوابط على الصادرات المتعددة الجنسيات. وقد انضمت الصين إلى مجموعة موردي المواد النووية وهي مستعدة للانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونحافظ أيضاً على اتصالات وحوار مع اتفاق واسينار ومجموعة أستراليا.

نعم، إن نزع السلاح وعدم الانتشار يكمل كل منهما الآخر، ويشكلان مهمة شاقة وطويلة الأجل. وستبذل الصين، كما بذلت دائماً، جهوداً لا تكل لتشجيع العمل على بلوغ هذين الهدفين وتحقيق سلام دائم وأمن شامل للجميع.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في عام الذكرى السنوية الستين لقصف هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين ذريتين، لا يمكن أن يبالي المرء في الحديث عن أهمية صون وتقوية نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وما لا شك فيه أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية لتحقيق هذين الهدفين في ظل الظروف الراهنة.

لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة من وضع أية وثيقة مضمونية في هذا الشأن. كما أن آلية وأطر نزع السلاح الأخرى، بما فيها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح اللذان هما حالياً في حالة ركود، تواجه أيضاً تحديات كبيرة. والآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين

حلول مناسبة لقضايا الانتشار من خلال الحوار بدلاً من المواجهة، ومن خلال التعاون بدلاً من الضغط. وينبغي ألا تعوق جهود عدم الانتشار بأية طريقة كانت الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا.

ثالثاً، ينبغي تعزيز وتحسين نظام عدم الانتشار القائم في ضوء حالة عدم الانتشار الشاملة والتنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على الصعيد العالمي. وينبغي أن تسترشد أية تدابير لتقوية نظام عدم الانتشار الدولي بمبادئ التعددية والديمقراطية في صنع القرارات من خلال مشاركة واسعة، وذلك لضمان أن يكون نظام عدم الانتشار الدولي ذا طابع منصف ومعقول وغير تمييزي. أما دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فينبغي تفعيله تفعيلاً كاملاً.

والصين، بوصفها عضواً في المجتمع الدولي يتحلى بالمسؤولية، فإنها تعارض بقوة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة في ميدان عدم الانتشار وتفي وفاء دقيقاً بالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وتعلق الصين أهمية على تبادل الآراء والتعاون على الصعيد الدولي في ميدان عدم الانتشار، وتشارك بنشاط في هذه الأنشطة. وقد بذلنا جهوداً نشطة لتعزيز الحوار والمصالحة، وندعم جهود الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية سليمة للمسائل النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكانت من بين أوائل الدول التي قدمت تقريرها الوطني عن تنفيذ القرار. وسنواصل مشاركتنا النشطة في أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وسنعمل مع جميع الأطراف للتأكد من تنفيذ القرار تنفيذاً فعالاً. وتنظر الصين من منظور إيجابي في

وتدعو اليابان أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات أخرى تؤدي إلى نزع السلاح النووي، بما فيها تعميق التخفيضات في جميع أنواع الأسلحة النووية، وتدعو جميع الدول إلى عدم التصرف بأية طريقة كانت من شأنها أن تخفض العتبة النووية. وفي هذا الصدد، تشدد اليابان على أهمية تطبيق مبادئ عدم الرجوع، وإمكانية التحقق، والشفافية في العمل الرامي إلى التخلص من الأسلحة النووية.

وخطر تقويض نظام عدم الانتشار النووي موجود أيضاً خارج هذا الإطار. فالدول التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار والتي تطور، أو يشتبه في أنها تطور، أسلحة نووية تجازف بإرسال رسالة خاطئة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، قد توحى بوجود فوائد للبقاء خارج المعاهدة. وينبغي أن تبقى الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار نصب عينها أنه تقع على عاتقها مسؤولية سياسية، بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي، تتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية. وتنضم اليابان إلى الدول الأطراف الأخرى في مواصلة دعوة الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة، بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك دون تأخير ودون شروط، وأن تمتنع، إلى أن تنضم إلى المعاهدة، عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تنفي الهدف والغرض من معاهدة عدم الانتشار، وأن تطبق تدابير عملية لترع السلاح وعدم الانتشار.

وترحب اليابان بالتوصل إلى اتفاق، في الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف، بشأن بيان مشترك يبين الهدف النهائي الذي ستحققه المحادثات. وتقدر اليابان تقديراً كبيراً الجهود التي بذلتها البلدان المعنية، لا سيما الصين بوصفها البلد المنسق. وإيجاد حل سلمي للمسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي مسألة أمنية

أن تعزز اللجنة الأولى دورها في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

إن التحديات الأخيرة التي واجهها نظام عدم الانتشار النووي، مثل عدم الامتثال وانتشار التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة النووية من خلال شبكات الانتشار النووي السرية، وكذلك خطر حيازة الإرهابيين لأسلحة نووية ومواد ذات صلة بها، أبرزت ما يتسم به من إلحاح استمرار الدول الأطراف في بذل جهودها الرامية للحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتقويته. ويجب أن تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ممتثلة امتثالاً كاملاً للالتزامات وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تنظر الدول الحائزة للأسلحة النووية نظرة جدية للالتزام بنبد خيار التسلح النووي في إطار نظام عدم الانتشار، الذي تعهدت به حتى الآن جميع البلدان تقريباً، وأن تذكر مقررات وقرارات مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠ التي تبرهن على اعتزام الدول الأطراف الوفاء بتعهداتها المتعلقة بتزع السلاح النووي.

وينبغي أن تقدر على النحو الواجب الجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض ترساناتها النووية. وتضمن اليابان معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ينبغي أن تكون خطوة نحو إجراء تخفيضات أخرى في عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية لدى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وتشجع اليابان الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على العمل على تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً وعلى النظر في البناء على المعاهدة لتحقيق مزيد من التخفيضات وذلك بالاعتراف بما كأساس للمستقبل، لا كغاية في حد ذاتها.

جدول أعمال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ونرحب بالإعلان الختامي للمؤتمر الرابع بشأن تسهيل نفاذ المعاهدة، المعقود هنا في نيويورك الشهر الماضي، الذي ناشد جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير. ويجدوننا أمل صادق في أن تستجيب، بوجه خاص، البلدان المتبقية البالغ عددها ١١ من بلدان المرفق ٢ لنداء المجتمع الدولي وأن تصبح مصدقة على المعاهدة. وما زلنا نؤيد التوطيد المستمر لنظام المعاهدة للتحقق بغية المحافظة على زخم دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وينبغي المحافظة على وقف اختياري بشأن تفجيرات التجارب على الأسلحة النووية انتظاراً لنفاذ المعاهدة.

وتم الاتفاق في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ على البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والإبرام المبكر لمثل تلك المعاهدة. ومن شأن المعاهدة أن تشكل لبنة أساسية في القضاء الكامل على الترسانات النووية، كما أنها ستقدم إسهاماً في منع الانتشار النووي عن طريق الحظر العالمي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وعن طريق تعزيز الشفافية والمحاسبة في إدارة تلك المواد من خلال نظام المعاهدة للتحقق.

وترحب اليابان بحقيقة أن الولايات المتحدة أوضحت في بيانها الأسبوع الماضي هنا في اللجنة الأولى نيتها في تأييد البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤمن اليابان بان التحقق من تلك المعاهدة أمر ضروري ومجدد. ولكن أولويتنا تتمثل في بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بدون شروط مسبقة، بدلا من إطالة أمد المناقشات بشأن الولاية. وينبغي ألا تُصدر حكما مسبقا على نتائج المفاوضات. وتناشد اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أن تعلن وقفا اختياريا بشأن إنتاج

ملحة بالنسبة لليابان. والتزام ذلك البلد، لأول مرة، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الموجودة لديه على نحو يمكن التحقق منه سيوفر أساساً مهماً لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية في المستقبل من الأسلحة النووية من خلال المحادثات السادسة الأطراف. وتحيط اليابان بجديّة علما بالقرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تنفذ الأطراف الستة الاتفاق بشكل عاجل وثابت، ونؤمن بأنه ينبغي تشجيع الحوار البناء تحقيقاً لتلك الغاية. وبالرغم من الصعوبات التي قد تبرز قبل تحقيق لا نووية شبه الجزيرة الكورية، تعتزم اليابان أن تبذل أقصى وسعها لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا عن طريق مواصلة التعاون الوثيق مع البلدان المعنية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً وجد إيران فيه غير ممتثلة لاتفاق الوكالة للضمانات، وحث المجلس إيران على المزيد من التعاون مع الوكالة، فضلاً عن إعادة العمل بتعليق أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. ووجه اتخاذ ذلك القرار رسالة واضحة من المجتمع الدولي إلى إيران، وتقدر اليابان القرار بوصفه يشكل خطوة هامة نحو تسوية المسألة من خلال المفاوضات. و اليابان تحث إيران بقوة على الاستجابة للقرار بالتنفيذ الصادق لمتطلبات جميع القرارات ذات الصلة للوكالة، بما في ذلك وقف جميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته بدون استثناء، بما في ذلك أنشطة تحويل اليورانيوم، وتدعو إيران إلى العودة إلى عملية المفاوضات مع الأطراف الثلاثة من الاتحاد الأوروبي.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألة هامة، لان موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية يؤثر على موثوقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زال النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على رأس

واضحاً في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام وفي قمة الجمعية العامة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تأمل اليابان أن تتحد جميع البلدان، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغض النظر عن أي خلافات في موافقها، وأن تؤيد مشروع قرارنا، بغية بلوغ الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وأخيراً، أود أن أعرب عن تعازي العميقة لأسر ضحايا الزلزال الذي وقع في عطلة نهاية الأسبوع في باكستان والهند وأفغانستان.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن اصدق التعازي لوفدي باكستان والهند على المأساة التي حلت بشعبيهما من جراء الزلازل التي أودت بحياة العديد من الأشخاص وألحقت ضرراً كبيراً بالمتلكات. كما أعرب عن تعازي لوفد غواتيمالا فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بذلك البلد من جراء الفيضانات.

إننا نناقش مسألة الأسلحة النووية اليوم على خلفية إخفاقاتنا المتتالية خلال العامين الماضيين، وخاصة في عام ٢٠٠٥. وبوجه عام يعتقد - وهناك بعض الحقيقة في ذلك - أن النجاح في مجال نزع السلاح النووي لا يتوقف على المسائل التقنية، ولكنه مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. وبالتالي، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية أقوى وإلى المزيد من التفكير الخلاق بغية المضي قدماً في ذلك المجال.

ويشكل إخفاق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ داعياً لقلق شديد بالنسبة لنا جميعاً. وقد أضعنا فرصة كبيرة لتحديد مسار للعمل في المستقبل من أجل إنقاذ العالم من ويلات الوجود المستمر للأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وكان ينبغي ألا يحصل ذلك.

المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية انتظارا لنفاذ المعاهدة.

وتهنى اليابان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، على منحهما جائزة نوبل للسلام لهذا العام. واليوم، يعترف العالم بان تهديد الانتشار وأهمية دور الوكالة في ذلك المجال لم يكونا قط أكبر مما هما عليه الآن. وتعتزم اليابان مواصلة دعمها لأنشطة الوكالة بحيث يمكنها أن تستكمل مهمتها الهامة بوصفها أساس النظام الدولي لمنع الانتشار النووي.

وتؤمن اليابان بأن تحقيق التقييد العالمي بالبروتوكولات الإضافية للوكالة يشكل أكبر وسيلة واقعية وفعالة لتعزيز نظام منع الانتشار النووي، إذ يمكنه ضمان عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في الدول. وبينما تلاحظ اليابان زيادة عدد البلدان التي وقعت أو صدقت على تلك البروتوكولات، فإن اليابان تناشد جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على أي من البروتوكولات أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز قدرات الوكالة فيما يتعلق بأنشطتها الخاصة بالضمانات.

وأخيراً، أود أن أعرض مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي، تقوم بتقديمه اليابان للجنة الأولى. واستلهاما لشعور وطني قوي مؤيد للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، قدمت اليابان، بوصفها الدولة الوحيدة في العالم التي عانت من التفجيرات الذرية، مشاريع قرارات بشأن نزع السلاح النووي، سنويا منذ عام ١٩٩٤، حظيت بتأييد كاسح من المجتمع الدولي. وفي مناسبة الذكرى السنوية الستين للتفجيرات الذرية، فضلا عن الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، قررنا مراجعة وإعادة هيكلة مشاريع قراراتنا السابقة بغية صياغة مشروع قرار محكم وقوي. ولا بد أن يتغلب المجتمع الدولي على عدم توافق الآراء الذي كان

لم تدخل بعد حيز التنفيذ. وناشد الدول الـ ١١ المتبقية من بلدان المرفق ٢، التي يشكل تصديقها على المعاهدة أمرا أساسيا لتحقيق ذلك الغرض، أن تنقيد بالمعاهدة في أقرب وقت ممكن. وسيشكل نفاذ المعاهدة الخطوة الأساسية الأولى نحو بلوغ أهدافنا المنشودة في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

شاركنا في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في الآونة الأخيرة في نيويورك، للإعراب عن دعمنا المستمر للعمل على تحقيق عالمية هذه المعاهدة.

ونحن مقتنعون أن التقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية في إزالة ترساناتها النووية أقل من أي يؤدي لنزع السلاح النووي. فتدمير بعض الرؤوس النووية القديمة طغى عليه تجهيز الرؤوس النووية المتبقية بأجهزة توجيه أكثر دقة. وتبذل جهود أيضا لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وستعزز هذه التطورات القدرات على خوض الحروب وستعزز الميل لاستخدامها. وسيكون هذا مزعزا للاستقرار إلى حد كبير. إضافة إلى ذلك، إذا كان يبدو أن امتلاك الأسلحة النووية يعزز الشعور بالأمن، فإن حيازتها ستصبح جذابة. وإذا كان البعض يملكها ويبدو أنه يستفيد منها، فإن الآخرين سيريدونها أيضا. هذا منطق بسيط، ولكنه مع ذلك لا يقبل الجدل.

ولذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض ترساناتها النووية، وكذلك الامتناع عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وينبغي أن تتصرف وفقا لالتزامها بتخفيض استخدام هذه الأسلحة في سياساتها الأمنية، وإزالتها في نهاية المطاف.

لقد اختارت بنغلاديش بوعي ودون أي شرط أن تبقى دولة لا نووية. وكانت بنغلاديش أول دولة من دول

ولكننا نؤمن بأن اختلافاتنا خلال المؤتمر الاستعراضي لم تضعف بأي شكل من الأشكال الإنجازات التي حققناها في عام ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠. وقد اتخذت تلك القرارات بتوافق الآراء. ولا يمكننا الآن أن نتخلى ببساطة عن تلك الالتزامات والتعهدات. ولا بد أن ننفذ ما اتفقنا عليه، وخاصة الخطوات العملية الـ ١٣ للتنفيذ المنتظم والمتردد للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتلك الخطوات الـ ١٣ ما زالت تشكل معيار الأداء لعملية نزع السلاح.

والأمر الذي يبعث على القلق الشديد بالنسبة لنا هو أن المداولات في مؤتمر نزع السلاح - المتتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح - عطلت لعدة سنوات بدون نهاية. ونكرر دعوتنا إلى أن يستأنف المؤتمر عمله الجوهري تمشيا مع الاستنتاج الذي توصلت إليه بالإجماع محكمة العدل الدولية بأن هناك التزاما قائما للمتابعة بحسن نية والاحتتام الناجح للمفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل المراقبة الدولية الصارمة والفعالة.

ويلزمنا أن نعزز جهودنا لتحقيق كلا نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ويمكننا إنجاز ذلك العمل من خلال الاستئناف في مؤتمر نزع السلاح للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

كما يلزمنا أن نتفق على جدول الأعمال للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

لقد مر عقد من الزمان منذ أن اعتمدنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تحظر التفجيرات النووية في أي بيئة. ومما يدعوا إلى الأسف العميق أن المعاهدة

الدولية في الوقت المناسب وبسرعة. وكان لتدفق المساعدات على الشعب الباكستاني بصورة فورية ومخلصة وقع كبير في نفوسنا. لذا، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على ما قدمته من عون ومساعدة.

كانت الخسائر في الأرواح في باكستان فادحة للغاية. فقد تحولت قرى وبلدات بالكامل إلى أكوام من الركام. وتضررت البنى الأساسية في مساحات شاسعة وتقطعت الطرق المؤدية إليها وأصبح الوصول إليها الآن متعذرا. وحتى في الوقت الذي نكافح فيه لتسيير عمليات الغوث الفورية، فإننا نعد أنفسنا لإعادة التأهيل والإعمار. وسنكون شاكرين لاستمرار تضامن المجتمع الدولي معنا في انتقالنا إلى تلك المرحلة الصعبة.

وأتحول الآن إلى موضوع مناقشتنا المواضيعية. لقد أصبحنا الآن على دراية بالعلّة. ونحن بحاجة الآن للوصفة الطبية الصحيحة. والسؤال المطروح علينا كيف نصحح هذه الحالة. أحد السبل أن ندخل في لعبة لوم مهذبة أو غير مهذبة. وأما السبيل الآخر فهو أن ننظر إلى الأخطار الموجودة والناشئة، وإلى القضايا المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار وأن نحاول فهم العلاقة الترابطية بينها على نحو موضوعي. دعونا نحاول تقييم ما إذا كانت البنى التحتية الجديدة تدعم الهيكل الأمني الجديد الآخذ في الظهور. وما هي تأثيراته على الأهداف الأساسية لتزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية؟

ويجب أن ننطلق من الواقع. فالهيكل الأمني العالمي يمر بتغيير كبير. وتوافق الآراء الذي يعود إلى أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لتزع السلاح، والذي بدا أنه أخذ في البروز في فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد متماسكا على نحو جيد. وقد اعتُبر توافق الآراء الموجود بأنه

جنوب آسيا المدرجة في المرفق ٢ تصادق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أننا طرف في معاهدة عدم الانتشار. وأبرمنا اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها اتفاقات بشأن البروتوكولات الإضافية.

ونعتقد أن ترتيبات نزع السلاح الإقليمية يمكن أن تؤدي دورا هاما في نزع السلاح النووي على صعيد عالمي. ونرحب بجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة وندعو إلى إنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط وفي أنحاء أخرى من العالم.

أما أكبر خطر يهدد البشرية فيأتي من استمرار وجود الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون أن ما من شيء يضمن عدم احتمال استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إطلاقا إلا إزالتها إزالة تامة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، نشدد على الحتمية المطلقة لمبدأي عدم الرجوع والشفافية بالنسبة لجميع تدابير نزع السلاح النووي، وعلى الحاجة لتطوير مزيد من قدرات التحقق المناسبة والكفؤة. فضلا عن ذلك، لا يوجد خطر يهدد العالم أكثر من الخداع في القضايا النووية. فهذه بديهة لا يمكن ضحدها ولا يمكن الجدل فيها.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أتقدم بالشكر لكم يا سيادة الرئيس، وأن أتقدم من خلالكم بالشكر لجميع الوفود التي أعربت، بصورة رسمية أو غير رسمية، عن مشاعر التعاطف مع ضحايا الزلزال الذي ضرب باكستان وأجزاء أخرى من جنوب آسيا وأفغانستان، على تعاطفها مع الضحايا ودعمها لهم. ولسوء الحظ، كانت باكستان الأكثر تضررا. والآن، في الوقت الذي نتكلم فيه، تستمر عمليات الإنقاذ والغوث بسرعة كاملة. وقد سُخِّرت الآلية الوطنية بالكامل لهذا الجهد. وجاءت المساعدة الإنسانية

ويجب أن نتناول الدوافع الكامنة التي تدفع الدول لاحتياز أسلحة دمار شامل، ومن بين هذه الدوافع الأخطار التي تشكلها قوات تقليدية أو غير تقليدية متفوقة، ووجود نزاعات وصراعات مع دول أكثر قوة، والتميز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يضاعف خطر إمكانية استخدام هذه الأسلحة. ولا يمكن احتواء الانتشار إلا إذا كانت جهودنا مصحوبة بجهد موازٍ لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل.

فالتمييز في حيازة أسلحة الدمار الشامل وعدم التماثل في حيازتها لا يكفلا عدم انتشارها أو الاستقرار الإقليمي أو العالمي. كما أن القيود على التكنولوجيا لا تشكل ردا دائما، ما لم تعالج حوافز الانتشار.

ويجب أن نعالج الخطر الجديد المتمثل في حيازة الإرهابيين أسلحة دمار شامل. ومرة أخرى، لن ينجح التصدي لهذا الخطر إلا من خلال تدابير جماعية وتعاونية، لا من خلال الإكراه والتمييز.

وينبغي أن يأخذ توافق الآراء الجديد بشأن الأمن في الحسبان ضرورة التصدي للتحديات العالمية الموجودة والناشئة التي يواجهها الأمن الإقليمي والدولي. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مؤتمر نزع السلاح أو من خلال دورة استثنائية لهيئة نزع السلاح.

وبالنسبة لآلية تطوير توافق آراء جديد - أو على الأقل البدء في ذلك - اقترحنا أن يعقد رئيس اللجنة الأولى مشاورات غير رسمية مفتوحة. وقد يكون هذا تعبئة مناسبة لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح.

أود الآن أن أشير إلى التحديات التي تواجه المسائل الأساسية الأربع.

من بقايا الماضي. وتوجد نهج وتصورات متباينة في معالجة نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد ضعف توافق الآراء الذي يستند إليه نزع السلاح وعدم الانتشار، كما ضعفت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهذا فتح الطريق أمام النهج الأحادية الطرف أو التمييزية أو القسرية.

لقد انتهى مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠٠٥، إلى ما يمكن أن يسمى بلطف توقف استراتيجي. كما أن المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية لقمة عام ٢٠٠٥ اتمت بسبب سيطرة المصالح الأمنية وتشعبها. وضعف توافق الآراء قد يخلق فراغا سيكون خطيرا على السلم والاستقرار، لا سيما في مناطق التوتر. فالطبيعة تكره الفراغ.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الجنرال برويز مشرف أمام الجمعية العامة في ١٤ أيلول/ سبتمبر، دعا إلى توافق آراء جديد لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وسأحاول التوسع في هذا الاقتراح على هيئة بضع نقاط موجزة.

ينبغي العمل على بلوغ توافق الآراء هذا من خلال مشاورات واتفاق بين جميع الدول الأعضاء، لا فقط بين مجموعة من البلدان اختارت نفسها بنفسها - حتى وإن كانت حسنة النية.

وينبغي توفير الأمن لجميع الدول على قدم المساواة على أساس الفرضية الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الأمن حق لجميع الدول، وعلى أساس حقيقة أن الإعلان الصادر عن أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح (القرار د-١٠/٢، الجزء الثاني) اعتمد مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول.

وينبغي تعزيز هذا الأمن بصورة متعددة الأطراف، لا من خلال وسائل وطنية أو في إطار مجموعات محدودة، بغض النظر عن مدى قوتها.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أنضم إلى الآخرين في تقديم خالص تعازينا وتعاطفنا إزاء ضحايا الكوارث الطبيعية التي وقعت في جنوب آسيا وأمريكا الوسطى.

وكما أشرنا في بياننا الافتتاحي (انظر A/C.1/60/PV.2)، تجتمع اللجنة الأولى في وقت عصيب بالنسبة لعدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أعرب وزير خارجية كندا، في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر المنصرم (انظر A/60/PV.18)، عن استنكاره لأن نتائج اجتماع القمة العالمي للأمم المتحدة (القرار ١/٦٠) لم تتضمن ولو فقرة واحدة عن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. كما أعرب عن الأسف إزاء إخفاق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى اتفاق حول النتائج الموضوعية المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي المعقود في أيار/مايو. وفي كلتا الحالتين، فإن عدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء أحبط محاولات الكثيرين لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ومع ذلك، قد تُبدي الغالبية العظمى من الدول، هنا في هذا المنتدى للجنة الأولى، التزامها بمبادئ معاهدة عدم الانتشار بدون القيود التي تفرضها الحاجة إلى إجماع الآراء. وفي حين ارتفع بشكل ثابت عدد الدول الأعضاء الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى ١٧٦ دولة، وفي حين استمرت تلك الدول في بناء نظامها الدولي للرصد ليصبح نظاما حديثا للتحقق على نطاق واسع، فإن بدء نفاذ المعاهدة ما زال بعيد المنال بشكل محبط للأمال. وفي المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في الشهر الماضي، اتفقت الدول المصدقة على المعاهدة على إصدار إعلان نهائي يعيد التأكيد

في ما يتعلق بتزع السلاح، أود أن أؤكد على بقاء وتيرة عملية نزع السلاح، وعلى المصادقية والإقرار اللذين ينبغي أن نوليهمما للتدابير المتخذة والالتزام المستمر بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل شروط متفق عليها علميا.

في مجال المواد الانشطارية، يتمثل السؤال الذي ينبغي أن نجيب عليه في ما إذا كانت معاهدة وقف إنتاج هذه المواد قابلة للتحقق أم غير قابلة للتحقق. تلك هي حالة الجمود التي نواجهها الآن، والتي يجب أن نعمل على الخروج منها.

ويتعين علينا أن نعالج المسألة المتعلقة بالصلوات بين المسائل الأساسية الأربع. إن هذه الصلوات، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن، ليست اصطناعية أو مخترعة أو غريبة، إنها متأصلة في التاريخ والمضمون.

ومن الضروري أن نتقبل الواقع النووي داخل نظام عدم الانتشار العالمي، أي التسليم بوجود ثماني دول حائزة للأسلحة النووية، وليس خمس دول فحسب.

وبخصوص برنامج العمل، فإن اقتراح السفراء الخمسة فيه الكفاية. لقد استقي من كل المقترحات المعروضة علينا. إن الدبلوماسية هي فن الممكن. وهذه المقترحات تمثل الحد الأدنى من الطموحات والمطالب المعروضة علينا. وإذا كنا نريد أن نبدأ في العمل، يمكننا أن نفعل ذلك بدون شروط مسبقة.

ليس هناك خطأ في الآلية الموجودة. ومن الضروري أن تستخدم بكامل طاقتها لدى الاضطلاع بالدور المحدد المنوط بكل عنصر من عناصرها.

أختتم ملاحظاتي بإعادة التأكيد على اقتراحنا بأنه ينبغي أن نعمل من أجل التوصل إلى توليفة جديدة، وتوافق جديد في الآراء. وينبغي أن نفعل ذلك بإخلاص وبجد، ويجب أن أقول، بفعالية أيضا.

بسبب الأزمة المستمرة حول برنامج العمل. وقد أبدت كندا استعدادها لتوخي المرونة إزاء الولاية الدقيقة للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بوصفها جزءاً من صفقة توفيقية بخصوص برنامج عمل المؤتمر. ونواصل حث الأعضاء الآخرين في المؤتمر على أن يبدوا مرونة مماثلة في الجهود الجماعية التي نبذلها للخروج من الأزمة التي استمرت لمدة طويلة جداً. وتعتمد سلامة معاهدة عدم الانتشار وقدرتها على الاستمرار، على توفير الزخم القوي والمستمر اللازم لتخفيض الأسلحة النووية. ولا يمكن العودة إلى سباق التسلح النووي الذي حدث في القرن العشرين. ومنذ الثمانينات حقق عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً ملحوظاً ومرحباً به في تخفيض ترساناته النووية.

وتقع على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية ضمان أن تتوافق أعمالها وقراراتها باستمرار مع الحركة المتطورة والمتسقة نحو نزع السلاح النووي. أما الإشارات العقائدية أو السياسية، التي تولد انطباعاً بأن الأسلحة النووية تحظى بأهمية متزايدة في السياسات الأمنية المعنية، فإنها تشكل عقبة أمام جهود نزع السلاح. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تخفض ترساناتها من الأسلحة النووية وتفككها بطريقة آمنة وبأقصى قدر من الشفافية. ونواصل دعوة الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة الأساسية، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وتعتمد أيضاً سلامة معاهدة عدم الانتشار وقدرتها على الاستمرار، على وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار. ويجب أن يُنظر إلى حق دولة ما في تطوير التكنولوجيا الخاصة بدورة الوقود في سياق التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تعالج إيران، بشكل مُرضٍ، المشكلة الخاصة بوضعها المتعلق بعدم الامتثال، التي قامت بتوثيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإلى أن

على دعمها المستمر للمعاهدة، وقدمت توصيات بشأن كيفية الحصول على تصديق دول المرفق - ٢ ال ١١ المتبقية.

ويسرنا أن يتضمن الإعلان النهائي الاقتراح الكندي الذي يدعو دول منطقة بعينها إلى أن تنظر في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسلوب منسق. وفي السنوات الأخيرة، أشارت كندا في مداولاتها مع الكثير من الدول، التي لم تصدق على المعاهدة، إلى أن ديناميات الأمن الإقليمي تميل إلى أن تصبح عقبة كأداء أمام تصديق بعض البلدان. إن اقتراحنا الذي يسعى لمعالجة أحد أهم الاعتراضات المشتركة التي تقف أمام تصديق هذه الدول، في ضوء تلك الحقائق، وهو "لماذا يتعين عليّ أن أصدق على المعاهدة، في حين يرفض الآخرون في المنطقة أن يفعلوا ذلك؟". إن موافقة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المرفق - ٢، في منطقة معينة بالذات، على التصديق المتزامن على الاتفاقية، يمكن أن يساعد على بناء الأمن والثقة في المناطق التي تعاني في معظم الأحيان من انعدام الأمن وعدم اليقين.

وفي حين يتم تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصفة مؤقتة إلى حين دخولها حيز النفاذ، لا يزال يجري التفاوض بشأن الآليات الأخرى لترع السلاح وعدم الانتشار، التي يمكن أن تدعم نظام عدم الانتشار، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشكل وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تستخدم لأغراض صنع الأسلحة النووية، أولوية ملحة لم يتم تحقيق تقدم بشأنها على الأقل منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يدعو إلى الانتهاء من إبرام هذه المعاهدة خلال خمس سنوات.

لقد أناط المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بمؤتمر نزع السلاح ولاية تفاوضية محددة، فشل للأسف في القيام بها

السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا وتعاطفنا إزاء الكوارث الطبيعية التي وقعت في جنوب آسيا وفي غواتيمالا. وبوصفنا بلدا نُكب بست موجات متتالية من الفيضانات في العام الماضي وحده، فإننا نعرف جيدا معنى الصمود في وجه أحد هذه الكوارث.

وقد اتضح موقفنا حول الموضوع قيد المناقشة اليوم بشكل كامل في البيان الذي أدلى به مؤخرا ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتبعاً لذلك، سأركز على عدة جوانب محددة.

لقد استمعنا، في العديد من المناسبات هذا العام، وفي عدة سياقات - بما في ذلك ما جرى خلال الأسبوع الماضي أثناء المناقشة العامة للجنة الأولى - إلى تقييمات لا تُبشر بالخير عن الوضع الحالي لترع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في الميدان النووي. إننا نتشاطر تماماً تلك الشواغل، التي تسببت فيها الإخفاقات المتكررة من جانب المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء مشترك، يحظى بتوافق الآراء، ضد سلسلة الأخطار القديمة والجديدة التي تهدد السلام والأمن العالميين. إن المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهيئة نزع السلاح، واجتماع القمة العالمي، ومؤتمر نزع السلاح - فرص ضاعت كلها لتعزيز المعايير والتدابير المتعددة الأطراف التي تُخدم أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

لقد انضمت رومانيا إلى المبادرة المشتركة بين الأقاليم التي أطلقتها النرويج في محاولة منها للمساهمة بمقترحات عملية، تتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، لإدراجها في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة. ولقد شجعنا، ولا يزال يشجعنا، الدعم المتلقى، بالرغم من أنه لم

يتم حل جميع المسائل المعلقة، نعتقد أنه يجب على إيران أن تستمر في تعليق جميع أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم. فاستئناف عملية التحويل يشكل انتهاكا لاتفاق باريس المبرم مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتجاهل القرارات المتعاقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ضوء القرار الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي خلص إلى عدم امتثال إيران، نعتقد كندا أنه يجب على الوكالة أن ترفع تقريراً عن المسألة إلى مجلس الأمن، في أقرب فرصة ممكنة.

وترحب كندا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في المحادثات السادسة إزاء حل مشاكل الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية. ونحث جميع الأطراف على أن تقوم بتنفيذ التزاماتها بدون تأخير، وأن تعمل على أساس هذا الاتفاق في الجولة القادمة من المحادثات، من أجل ضمان أن تصبح شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، مرة واحدة وإلى الأبد.

أخيراً، ترحب كندا بما أعلن مؤخراً عن حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وبوصف كندا من الأعضاء المؤسسين للوكالة، فإنها تُعد من المشاركين الرئيسيين في جميع أنشطتها، وترأست في العام المنصرم أعمال مجلس محافظي الوكالة. وقد أظهر السيد البرادعي، بصفته أحد المتلقين عن جدارة لهذه الجائزة المرموقة، مقدرته على القيادة في تناول مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح الصعبتين اللتين هم كندا والعالم، بما في ذلك كوريا الشمالية وإيران والعراق، وتعزيز اتفاقات نظام الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتساهم الوكالة مساهمة كبيرة في صون السلام والأمن الدوليين، من خلال أنشطتها في مجالي التحقق والضمانات، وتهنئ كندا الوكالة والسيد البرادعي على هذه المناسبة التاريخية.

غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، باعتبار ذلك مسألة ملحة. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الدول، بغض النظر عن وضعها، على فرض وقف اختياري على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

ويسرنا أن نشير إلى المستوى العالمي من الدعم - الذي أعرب عنه في هذه السنة في جنيف، وحاليا في اللجنة الأولى - للشروع في إجراء مفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، حول هذه المعاهدة. وفي رأينا أن هذا الهدف واقعي قابل للتحقيق في الدورة القادمة للمؤتمر، ولا سيما في الوقت الذي سنحتفل بمرور ١٠ سنوات على استكمال دورته التفاوضية الأخيرة.

ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة تفاعلية ومثمرة في هذا الصدد.

السيد موهوموزا لاكي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): بما أنني طلبت الكلمة للمرة الأولى، يود وفدي أن يعتنم هذه الفرصة لكي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة. وأود أن أؤكد لكم ولفريقكم دعمنا لإجراء مداولات ناجحة حول المسائل المعروضة علينا.

يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في جلسيتين سابقتين ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في العام الماضي، أعربت وفود عديدة، بما في وفدي، عن أسفها إزاء الافتقار المستمر إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونأمل أن تكون هناك حركة إيجابية، وأن نتناول بعض المسائل الأخرى ذات الصلة لتعزيز قضية نزع السلاح وعدم الانتشار. وللأسف، يبدو أننا قد عُدنا إلى طرح المسألة من جديد، في حين تظل الأسئلة الهامة، التي أثبتت اليوم، بدون إجابة.

يكن كافيا لسد الثغرة في المواقف والأولويات الشديدة التباين في عضوية الأمم المتحدة بأكملها.

وفي رأينا أنه بينما نصمم آليات جديدة للرد بفعالية على التحديات التي تواجهنا في هذا القرن، يجب علينا أن نعزز الآليات القائمة. ونعتقد أنها تتكامل بعضها مع بعض ولا تتنافس في ما بينها. لذلك، تولي رومانيا أهمية خاصة للمبادرة الأمنية المتعلقة بمكافحة الانتشار، ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونرحب بفتح باب التوقيع مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وفي الوقت نفسه، نواصل تركيز الانتباه على تنفيذ الالتزامات التي تنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى القرارات المتخذة في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أحطنا علما في الأسبوع الماضي بالمعلومات المستكملة حول تطبيق المادة السادسة من جانب الولايات المتحدة - التي استكملت مؤخرا إبطال مفعول كامل قوتها من القذائف التسيارية العابرة للقارات والحافطة للسلام، وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ - وكذلك الاتحاد الروسي الذي أجرى، منذ عام ١٩٩١، خمسة تخفيضات في مخزونات من الأسلحة النووية، وأربعة تخفيضات في عدد أسلحته النووية غير الاستراتيجية.

وتتظر رومانيا دائما إلى نزع السلاح من منظور عملي، الطابع التدريجي للعملية والآثار السياسية والاستراتيجية العديدة المترتبة عليها، ولا سيما على الصعيد العالمي. ولهذا السبب فإننا، من بين العديد من الخطوات التي لا يزال يتعين علينا اتخاذها لإنجاز جدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح، ننظر في الشروع فورا في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، حول إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو

ونتطلع إلى الوقت الذي نستطيع فيه أن نستفيد جميعا من عائدات نزع السلاح.

أخيرا، أود أن أعرب عن تعاطفي مع وفود الهند وباكستان وغواتيمالا إزاء الخسائر الفادحة التي منيت بها بلادها نتيجة للزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية.

وفي بادرة إيجابية، يحيي وفدي لجنة نوبل لمنحها جائزة نوبل للسلام هذا العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع مديرها العام. ويعد ذلك إنجازا هاما للوكالة، وكذلك للسيد محمد البرادعي. وربما كان أفضل شكل من أشكال التقدير للوكالة وللسيد البرادعي هو ضمان أن يحقق مجتمع نزع السلاح أحد أهدافه الأساسية، ألا وهو نزع السلاح. وعندما يتحقق ذلك يمكننا القول بأن الجهود التي بذلها الحائزون على جائزة نوبل قد تمت مكافأتهما على نحو مناسب.

السيد ماكلاكلان (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أردد مشاعر العطف التي عبر عنها الآخرون وأن أعرب عن مؤاساة وفدي لوفدي الهند وباكستان وحكومتيهما وشعبيهما، فيما يتعلق بالأحداث الفظيعة التي وقعت أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

تعرب أستراليا عن أسفها لعدم تحقيق نتائج جوهرية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكننا سنواصل العمل من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار أمام التحديات التي تواجهها هذه الدعامة الأساسية للبنية الأمنية العالمية.

لقد حظيت الصفقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكثير من الحفاوة. وظلت أستراليا منذ عهد بعيد تدعم الجهود العملية المبذولة تجاه نزع السلاح النووي، ولذلك السبب نرحب بالتخفيضات المتعددة

إننا ندعو إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها، التي تشكل اليوم أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين - بل ويزداد خطرهما إذا وقعت في أيدي الإرهابيين. ونعتقد أن الطريق الوحيد لضمان عدم حصول الإرهابيين بتاتا على أسلحة الدمار الشامل، هو كفالة عدم وجود هذه الأسلحة في المقام الأول.

وتستنكر أوغندا قيام البعض برمي النفايات الخطرة قبالة سواحل الصومال، وتطلب إلى المسؤولين عن اقتراح هذا الجرم أن يقوموا بإزالة ما تسببوا به من آثار. ومما يبعث على الأسى أن من يعول عليهم في طلب المساعدة هم الذين يقومون، بدلا من تقديم المساعدة، باستغلال الوضع المؤلم، والتآمر مع بعض أمراء الحرب، للحصول على إذن بالتخلص من تلك النفايات الخطرة. وهذه الطريقة للتخلص من النفايات النووية السمية يمكن استخدامها، بسهولة كبيرة، كترسانة للإرهابيين في سعيهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل. إن ذلك الخطر حقيقي بالفعل، إذا أخذنا في الاعتبار أن الأعمال الإرهابية تتطلب كميات ضئيلة يمكن تدويرها بسهولة من المخزونات السمية الموجودة.

تُعد أوغندا من المؤيدين الأقوياء لتعددية الأطراف. ولذلك، نؤكد على أهمية مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المناسب لمناقشة قضايا نزع السلاح. وبالتالي، فإنه مما يبعث على الأسى أن مؤتمر نزع السلاح قد أخفق في الاتفاق على برنامج عمل، حيث تم إهدار وقت ثمين على مسائل شكلية غير موضوعية بدلا من تناول المسائل الجوهرية.

وبالرغم من أن نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) لم تتضمن أية بيانات عن مسائل نزع السلاح، فإن هذا لا يعني أن تلك المسائل قد حُسمت. ويعتبر وفدي هذا الأمر نكسة مؤقتة نأمل أن نخرج منها بعزم متجدد، لأننا نعلم جيدا الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

يشمل هذا الإطار تعزيز الرقابة على توفير التكنولوجيا الحساسة، وتقوية نظام التحقق والكشف في الدول الحائزة لهذه التكنولوجيات، واتخاذ التدابير المضمونة دولياً لكفالة الحصول الموثوق على الوقود اللازم للمفاعلات المدنية للدول التي تتخلى عن القيام بعملية التخصيب وإعادة المعالجة.

ويمكن أن يعزز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصورة قوية الأمن الدولي عن طريق منع الدول الجديدة التي يُحتمل حيازتها للأسلحة النووية من تطوير الأسلحة، بالإضافة إلى جعل تطوير المزيد من الرؤوس الحربية المتقدمة، من جانب الدول التي لديها أسلحة نووية، أكثر صعوبة. وأكد المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الالتزام شبه العالمي بهذه المعاهدة وأهدافها.

ولا تزال أستراليا تحت على البدء فوراً في إجراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن شأن هذه المعاهدة تعزيز نزع السلاح النووي عن طريق فرض حد أقصى على كمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية، وزيادة تعزيز الحواجز المفروضة على تسرب المواد الانشطارية إلى الدول، وربما إلى الإرهابيين.

وما دام الإرهابيون وغيرهم يصممون على حيازة أسلحة الدمار الشامل، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً إزاء خطر انتشار الأسلحة النووية. وينبغي ألا تصبح التدابير المتخذة لتعزيز نظام عدم الانتشار، التي تستفيد منها كل الدول، رهينة للتحرك بشأن مسائل أخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مهما كانت أهميتها. وعلاوة على ذلك، من المستحيل أن نتصور وجود عالم خال من الأسلحة النووية في غياب ضمانات كاملة ودائمة لعدم الانتشار.

الأطراف والثنائية للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونشجع بذل المزيد من الجهود بطريقة شفافة وتدرجية.

وهناك صفقة أساسية أخرى لمعاهدة عدم الانتشار وهو التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم القيام بصنع أو حيازة الأسلحة النووية. وتمثل تلك الصفقة في الالتزامات المتعهد بها في نظام عدم الانتشار، التي تشكل لب المعاهدة ذاتها. ومن المخزن أن بعض الدول يبدو عليها قد نسيت تلك الالتزامات، وبالتالي تعرّض نظام عدم الانتشار النووي بأكمله للخطر. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز الإطار الذي يدعم الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد أستراليا التطبيق الشامل لنظام الضمانات المعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في البروتوكول الإضافي. وقد أصبح الآن الجمع بين اتفاق شامل للضمانات وبروتوكول إضافي معيار الضمانات الحديث اللازم للمحافظة على سلامة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإيمان المجتمع الدولي بالامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أعلنت أستراليا في أوائل هذا العام أنها تعتزم أن تطلب إلى الدول اعتماد بروتوكولات إضافية، بالإضافة إلى اتفاقات شاملة للضمانات، كشرط لتزويدها باليورانيوم الأسترالي.

إن خطر قيام الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإساءة استغلال الأحكام الواردة في المعاهدة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بغية الحصول على أساس تقني تنطلق منه سريعاً نحو حيازة الأسلحة النووية، يشكل مسألة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. ونعتقد أن هناك حاجة إلى وجود إطار جديد للحد من انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة، في الوقت الذي يُحترم فيه حق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويمكن أن

التأكيد الذي تصبو إليه الاتفاقية إلا بعد إنجاز تلك الأمور. ولذلك السبب تنصّب رسالتى اليوم على مواصلة السير على هذا الدرب وتشجيع ومواصلة الإبقاء على الزخم الهام الذي تولد بالفعل للمستقبل القريب وما بعده. إن الدعم الواسع النطاق الذي تتلقاه من مجموعة دولنا الأعضاء المتزايدة الاتساع أمر حيوي في هذا المسعى.

والآن، فيما يتعلق بالأخبار الحسنة، فإنه بدءا من هذا الشهر ارتفع عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليصل إلى ١٧٤ دولة، مما يؤكد على أن الاتفاقية لا تزال تمثل معاهدة لتزع السلاح سريعة النمو - ربما الأسرع في التاريخ.

أود أن أتقدم بلمحة عامة موجزة عن التطورات الراهنة في مجال نزع السلاح الكيميائي وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. إن الدول الست الحائزة للأسلحة الكيميائية تواصل تدمير مخزونها التي أعلنت عنها، والتي تجاوزت في الأصل ٧١ ٠٠٠ طن متري من العناصر الكيميائية وحوالي ٩ ملايين من الذخائر والحاويات. وقد تم تأمين المخزونات من تلك الأسلحة، كما تم التحقق من تدمير ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ طن متري - أو ١٧ في المائة من إجمالي مخزون العناصر الكيميائية. وبالمثل، تم التحقق من تدمير ما يزيد على ربع الذخائر والحاويات المعلن عنها، أو ٢,٣ مليون، بواسطة أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت ذاته، من الجلي أن نصيب الأسد من تلك العملية لا يزال ينتظرنا. وفي حين أنه يمكن لمعظم الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تنتهي من حملات تدمير تلك الأسلحة بحلول عام ٢٠٠٧ أو قبله - أو بعد عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية - فإنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. ومن الضروري أن تنصّب معظم الجهود المبذولة - فيما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن السيد روخيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإدلاء ببيانه.

السيد فيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن أعمق مواساتي فيما يتعلق بضحايا الكوارث الطبيعية التي وقعت في غواتيمالا وباكستان والهند وأفغانستان.

ومن دواعي سروري البالغ أن أحاطب هذه اللجنة مرة أخرى لأقدم تقريرا عن التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في مجالات نزع الأسلحة الكيميائية وعدم الانتشار والتعاون الدولي، وعن الأنشطة المضطلع بها في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقبل كل شيء، أود أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني بتوليكم منصب الرئاسة الهام. وأشكركم جزيل الشكر على منحي فرصة مخاطبة اللجنة. كما أود أن أعرب عن شكري لأمين اللجنة، الذي يسّر جميع الترتيبات في هذا الشأن.

يرتبط عمل اللجنة الأولى ارتباطا وثيقا وطويلا الأمد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويعكس وجودي هنا اليوم أهمية العلاقة وكذلك الأهمية التي نوليها في أعمالنا لهذا المنتدى.

ومنذ بياني الأخير، في عام ٢٠٠٤، أحرزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقدما ملحوظا على عدد من الجبهات، ويجري توليد زخم كبير في تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، ما زالت أمامنا مهام ضخمة وتحديات هائلة، تتمثل في تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية، والوفاء بالمواعيد الزمنية التي حددها الاتفاقية لتدمير تلك الأسلحة، وترجمة أحكام منطوقها إلى شبكة فعالة من القوانين الوطنية والسلطات والترتيبات التنفيذية. ولا يمكن تحقيق أعلى مستوى من

تنص الاتفاقية على أن الموعد النهائي لانتهاه من كل أنشطة التدمير هو شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وبوصفي رئيسا للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنني ما زلت أعتقد أن الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها كل الدول الأطراف في الاتفاقية يجب، وسيتم، الوفاء بها، وأدعم الحكومات في الجهود التي تبذلها لتحقيق ذلك الهدف، بغض النظر عن مدى استمرار تشكك البعض، وعن مدى تعقد الوضع في هذه المرحلة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقر مرة أخرى، بشكل محدد جدا، بالجهود الضخمة التي تبذلها روسيا في تنفيذ برنامج التدمير، وكذلك الدعم الكبير الذي تتلقاه من مجموعة الثمانية من خلال الشراكة العالمية. وأود أن أشجع رسميا البلدان المانحة على الاستمرار في المشاركة والتعاون مع روسيا في هذه العملية. ويُعد هذا استثمارا جيدا ليس من أجل البرنامج الروسي للتدمير فحسب، بل أيضا من أجل سلامة أوروبا بأكملها وبقيّة العالم.

وبالإضافة إلى مخزونات الأسلحة الكيميائية، أوقفت عن العمل بشكل دائم جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابقة الـ ٦٤ التي أعلنت عنها ١٢ دولة طرفا. وأصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل شهادات بتدمير ٨٠ من تلك المرافق أو تحويلها لأغراض مشروعة، ومن المتوقع تدمير بقية هذه المرافق أو تحويلها لأغراض مشروعة بحلول عام ٢٠٠٧.

ومن الجدير بالملاحظة أن ليبيا تستطيع الآن تحويل اثنين من مرافقها الإنتاجية السابقة نتيجة لحدوث تغيير في مُرفق التحقق الخاص بالاتفاقية الذي اعتمده الدول الأطراف. وسيستخدم المرفقان اللذان سيحري تحويلهما في إنتاج اللقاحات والأدوية للقارة الأفريقية. وأرى في ذلك مثالا حيا على العائد الحقيقي للسلام، بما يترتب عليه من

يتعلق بمجملات التدمير، والموارد، ووقت التفتيش - على أكبر المخزونات حجما في الاتحاد الروسي وفي الولايات المتحدة. وقد قمت مؤخرا بزيارة مواقع للتدمير في كلتا الدولتين.

وفي روسيا، هناك ما لا يقل عن ستة مرافق ستصبح قابلة للتشغيل على مدار السنوات الأربع القادمة، بالإضافة إلى مرفق التدمير في غورني، حيث تم فيه تدمير ١٠٠٠ طن متري حتى الآن، ويُتوقع تدمير الباقي من تلك المخزونات الموجودة هناك بنهاية هذا العام. وسيجري قريبا افتتاح مرفق جديد، نأمل أن يصبح جاهزا للتشغيل قبل نهاية هذا العام، في كامباركا، وستتبعه مراكز أخرى. وربما سيكون مرفق مارديكوفيتسكي جاهزا للتشغيل في شهر نيسان/أبريل من العام القادم. وقد تلقيت شخصيا تأكيدات رسمية من الحكومة الروسية فيما يتعلق بتصميمها الثابت على المضي قدما بشكل حاسم في التعجيل بخطط التدمير وفي الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد. وكان وزير الخارجية السيد لافروف، وعضو الوفد الوزاري ورئيس لجنة نزع السلاح الكيميائية، السيد كيرينكو، والمسؤولون المشرفون على برنامج التدمير مجتمعيين كلهم على التعبير عن التزامهم بالوفاء بالمواعيد النهائية للتدمير النهائي لتلك الأسلحة بحلول عام ٢٠١٢ على أقصى تقدير، وتصميمهم على ذلك. وتلك بوادر نرحب بها ونشجعها، حيث أن حجم المخزونات المتبقية من العناصر الكيميائية في روسيا مثير للخشية بالفعل، ولم يستمر التدمير حتى الآن تقريبا بالسرعة المتوقعة.

وفي الولايات المتحدة، توجد سبعة مواقع تدمير تعمل حاليا. وتدمير ما يزيد على ٣٢ في المائة من مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية حتى الآن، يتضح أن هناك التزاما لا يجيد بجهود نزع السلاح الحاسمة هذه. إن الدليل الذي لا يتطرق إليه الشك لإرادة السياسية بالامتنال لأحكام الاتفاقية، له أهمية حيوية فيما يتعلق بالمصادقية الدولية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما يعلم الأعضاء،

الأغلبية في مرافق متصلة بالأسلحة الكيميائية، مخصصة لإنتاج وتخزين وتدمير تلك الأسلحة، إلى جانب ما يقرب من ٩٠٠ عملية تفتيش في حوالي ٧٠٠ مرفق من مرافق الصناعة الكيميائية.

والدعم والتعاون المقدمان من الدول الأعضاء ومن الصناعة الكيميائية العالمية، فيما يتعلق بأنشطتنا في مجال عدم الانتشار، أمر حاسم في ذلك الصدد. وأشيد هنا بدور الصناعة الكيميائية في دعم الاتفاقية. وخلافا لما يحدث في حالات الأسلحة البيولوجية والنوية، حتى البدائية منها، فإن العناصر والمعارف اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيميائية البسيطة متوفرة على نطاق واسع، كما أن ما يكتنفها من عقبات مالية وتكنولوجية أقل إشكالية بكثير.

ويتعين علينا أيضا أن ندرك الحقيقة المؤكدة بأنه ليس بإمكان كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكتشف حدوث انتهاك للاتفاقية من جانب مواطنيها، داخل الولاية القضائية للدولة العضو، وأن تلاحقه وترفع الدعوى ضده. ومنذ قيام المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، في عام ٢٠٠٣، باعتماد خطة عمل لتعزيز تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، ظللنا نكثف جهودنا لتحديد مجالات التحسين، ولبذل ما يلزم من الوقت والمال والجهد لمعالجة الثغرات المتوقعة وجودها في أسرع وقت ممكن.

إن خطة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المعتمدة في عام ٢٠٠٣ بتوافق الآراء، أذنت قبل سنة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أنشأ بدوره واجبا ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول غير الأعضاء فيها، بسن التشريعات اللازمة لإنشاء شبكة مترابطة من الإعلانات المنتظمة والمنهجية، والرصد الصناعي،

آثار إيجابية للقارة الأفريقية بأكملها. كما أنه مثال جيد تحتذي به البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، والتي ربما تمتلك مرافق ذات طبيعة مماثلة يمكن تحويلها عندما تنضم إلى الاتفاقية. وأشجع ليبيا على الاستمرار في بذل الجهود في مجال التدمير، حيث يبدو من الممكن الآن حدوث بعض التأخير، بغية تجنب أي تأجيل غير ضروري في الوفاء بتعهداتها، إلى أقصى حد ممكن.

وتواصل الهند، من جانبها، حملتها في مجال التدمير بسرعة مرضية تسبق الجدول الزمني الموضوع لذلك. ونعمل حاليا مع السلطات الهندية لاستكمال المتطلبات التقنية الضرورية للبدء في المرحلة التالية من حملة التدمير في مرفق تدمير جديد.

وتحرز ألبانيا أيضا تقدما في هذا المجال، وتوقع أن تتمكن في أقرب وقت ممكن من التخلص من المخزونات المعلن عنها في الوقت المحدد للامتثال للمواعيد النهائية المتوسطة للاتفاقية. وقد أحرز هناك أيضا تقدم بالسرعة المتوقعة من دولة طرف.

وتحقق أيضا استثمار سياسي ومالي كبير فيما يتعلق بعملية التدمير ككل. وذلك يعزز الحاجة إلى تقوية الحظر العالمي المفروض على الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية نفسها، بوصفها الصك الوحيد القوي والفعال الذي يشرف على تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

غير أن تدمير المخزونات الحالية ليس وحده التحدي الذي يواجهنا. إن خطر انتشار الأسلحة الكيميائية يحوم حولنا بشكل متزايد دوما، ولا سيما في ضوء احتمال وقوع الأسلحة الكيميائية والمواد اللازمة لإنتاجها في أيدي الإرهابيين. ومن بين ما يزيد على ٢٢٠٠ عملية تفتيش قامت بها الأفرقة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى الآن، فيما يزيد على ٨٦٥ موقعا في ٧٢ بلدا، نُفذت

وفي هذا العام، شاركت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أحداث هامة جرت هنا في نيويورك. وكان لي شرف تمثيل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة، وكذلك في الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، المعقود في تموز/يوليه برئاسة الأمين العام.

وقد أتاحت تلك التفاعلات مع الأمم المتحدة فرصا مثمرة لتشاطر المفاهيم المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك. كما أننا نعمل على زيادة التعاون والاتصال بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإدارة شؤون نزع السلاح ومراكزها الإقليمية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في آسيا والمحيط الهادئ، ومؤخرا في أفريقيا. وإننا في غاية الامتنان للدعم المستمر الذي نتلقاه من الأمم المتحدة ومن إدارة شؤون نزع السلاح، على وجه الخصوص. وتعمل هذه الجهود على تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية عن طريق إقامة شبكات إقليمية، على سبيل المثال، لتعزيز القدرات الوطنية للحماية وتشجيع إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في جميع المناطق.

وأود أن أؤكد أيضا، بأقصى قدر مستطاع، على ضرورة الاستمرار في مواصلة السعي إلى تحقيق الطابع العالمي على الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن، من أجل أن تجني جميع الدول المزايا السياسية والأمنية الكاملة وغيرها من المزايا المترتبة على هذه الاتفاقية. والانضمام إلى الاتفاقية على النطاق العالمي هدف رئيسي، وهو أيضا موضوع خطة عمل منفصلة، تم وضعها بناء على توصية المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي هذا المجال المعين شاهدنا تقدما ملحوظا، إذ أصبح ما يقرب من نصف عدد الدول غير الأطراف في

والرقابة على تحويل المواد الكيميائية، والتدابير التنظيمية التي تحدد وتتعبق المواد الكيميائية المثيرة للاهتمام.

ونحن نواجه مهمة شاقة تتطلب جهودا كبيرة. ففي العامين الماضيين، طلب ما يزيد على ١٠٠ دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، وتلقى من الأمانة التقنية ومن الكثير من الدول الأعضاء، الدعم اللازم لتأسيس القدرة الذاتية اللازمة لتطبيق الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية على المستوى الوطني. وتقوم الدول الأطراف الآن بتقييم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، وتنظر في الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات.

وفي حين أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست وكالة لمكافحة الإرهاب، فإن التنفيذ الكامل للاتفاقية يُنظر إليه بوصفه إحدى الوسائل الفعالة للتصدي لخطر الإرهاب في مجال الأسلحة الكيميائية. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شريكا فعالا في ذلك الكفاح. ومن هذا المنطلق، قمت في ١٣ نيسان/أبريل من هذا العام، بناء على دعوة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بمخاطبة اللجنة فيما يتعلق بأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتصلة بهذا القرار. كما أن الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تعزز أيضا إقامة التعاون الهام، في الوقت المناسب، والاتساق مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبالإضافة إلى اضطلاعنا بدورنا وفقا لقرارات مجلس الأمن المنطبقة، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تطوير وتعميق اتصالاتها مع الأمم المتحدة في سياق الاتفاق المبرم بشأن العلاقة بين المنظمتين، الذي يهدف، كما يعرف الأعضاء، إلى تعزيز التعاون وتشكيل روابط دولية وإقليمية أوثق.

سريعة جداً. ولكن لا يزال يوجد غياب ملحوظ، لا سيما في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. وهذا مدعاة لقلق مستمر. ويجب أن نواصل تشجيع العمل على تحقيق مزيد من التقدم في عالمية الاتفاقية، وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للعديد من المتكلمين في المناقشة العامة الذين أكدوا مجدداً دعمهم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الترويج لعالميتها.

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستعدة للدخول في حوار مع كوريا الشمالية ودعمها في الجهود التي تبذلها للانضمام إلى الاتفاقية، إذا قررت ذلك. فهي الدولة الوحيدة غير الموقعة الباقية في شبه الجزيرة الكورية. علاوة على ذلك، وفي ضوء إعلان ميانمار مؤخراً أنها ستصدق حالياً على الاتفاقية، فإن انضمام كوريا الشمالية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيكمل انضمام جميع الدول الواقعة في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية وجميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويوجد ما يبرر أيضاً تفاعلاً محدوداً بالنسبة لأفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك احتمال إجراء حوار مفيد في منطقة الشرق الأوسط حول مسائل تتعلق بالاتفاقية. ويظل هذا أولوية للمنظمة بأسرها. فعلى سبيل المثال، حَضِرَتْ لأول مرة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، جميع دول الشرق الأوسط التي ليست أطرافاً في الاتفاقية اجتماعاً عقدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قبرص، ركز تحديداً على تلك المنطقة. وقد عُقدت اجتماعات أخرى، وسيُعقد مزيد من الاجتماعات في المستقبل.

قد يؤدي الحوار والمثابرة على الحديث عن الفوائد التي تحصل عليها بلدان المنطقة التي تنضم للاتفاقية، كما فعلت ليبيا مؤخراً، إلى تهيئة ظروف مواتية لتحقيق عالمية

الاتفاقية أعضاء فيها، منذ اعتماد خطة العمل، أي منذ أقل من سنتين. وانضمت ٣٠ دولة، بشكل تقريبي، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في خلال سنوات، وهو إنجاز فريد بكل المقاييس.

وهكذا انخفض عدد الدول غير الأطراف إلى ١٢ دولة موقعة و ٨ دول غير موقعة على الاتفاقية. وبموافقة الرئيس، سنقوم بتعميم، أو بدلا من ذلك، إتاحة قائمة بأسماء البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء. وفي هذه السنة حتى الآن، أودعت بوتان وغرينادا وكمبوديا وهندوراس صكوك تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام، وانضمت أيضا ثلاث دول غير موقعة على الاتفاقية، وهي أنتيغوا وبربودا وفانواتو ونيوي، إلى الاتفاقية. ونرحب بحرارة بهذه الدول الأطراف الجديدة، التي قدمت، بإجراءاتها، إسهاماً هاماً للسلم والأمن الدوليين والإقليميين من خلال تعزيز حظر الأسلحة الكيميائية على صعيد عالمي. وكنتيجة لذلك، تضاعف عدد الدول الأعضاء، من ٨٧ إلى ١٧٤ دولة، في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧.

وقد تحقق الآن انضمام جميع الدول في العديد من المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها جميع بلدان أوروبا الغربية ووسط أوروبا وأوروبا الشرقية ونصف الكرة الغربي، بما في ذلك أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وجميع أعضاء منظمة دول شرق الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وكذلك جميع أعضاء المجموعة الكاريبية تقريبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد أوشكنا على أن نحقق انضمام جميع البلدان الواقعة في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية.

وكما يدرك أعضاء اللجنة الأولى، تتضاءل قائمة البلدان التي لا تزال خارج حظر الأسلحة الكيميائية بصورة

إن التزام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه أفريقيا لم ينقص. وفي الحقيقة، هذا الالتزام أخذ في النضوج والتحول إلى علاقة تعاون هامة، توجه من خلال الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة في لاهاي ومن خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ولا تزال حفنة من الدول خارج إطار الاتفاقية. وقد اجتمعت بهذه الدول على مدى الأسابيع القليلة الماضية، في أفريقيا وهنا اليوم في نيويورك. واحتمالات انضمامها مشجعة فعلاً، مما يؤكد دعم أفريقيا منذ أجل طويل لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل من القارة الأفريقية وبقية العالم. ويوم الخميس الماضي، أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الرئيس كونار، عن أقوى دعم والتزام له بمبادئ وأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك رغبته في العمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هذا الهدف.

أما قدرة الأمانة الفنية على تقديم وتنسيق المساعدة في حالة حدوث طارئ يتعلق باستخدام أسلحة كيميائية فإنها تتطلب استعدادات جدية. وفي ليفيف، أوكرانيا، يجري هذا الأسبوع عقد اجتماع هام: التمرين الميداني لعام ٢٠٠٥ الذي يقوم به برنامج المساعدة المشتركة. وتهدف من وراء هذا التمرين إلى معالجة قدرة الدول الأعضاء المشاركة والمنظمات الدولية، بما فيها "ناتو" ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على توفير مختلف جوانب مساعدة الطوارئ وفقاً لولاياتها وتنسيق إجراءاتها في المنطقة التي تحل بها كارثة. واحتمال إطلاق مواد كيميائية سامة من جانب الإرهابيين أوجد اهتماماً متزايداً لدى الدول الأطراف في الاتفاقية بتنفيذ أحكام المادة العاشرة من الاتفاقية. ويركز التمرين على سيناريو حالة حقيقية ويهدف إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على التصدي للأحداث غير المتوقعة.

وتبذل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً مزيداً من الجهود لتنفيذ أحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة من

الانضمام دون أن ينتظر العالم، على نحو غير عملي، توفر ظروف مثالية أو اتفاقات مثالية أو تسوية شاملة.

وبصفتي مديراً عاماً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجب أن أحذر من نهج المحاجّة الذي يؤخر الانضمام إلى اتفاقية لترع السلاح غير تمييزية وعالمية، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلى أجل غير مسمى يتحقق فيه نزع السلاح الكامل وتسود فيه ظروف مثالية. وينبغي ألا يقع حظر الأسلحة الكيميائية رهينة للأسلحة النووية. دعونا نتذكر أننا نتكلم عن أسلحة دمار شامل أداها المجتمع الدولي وحظرها قانوناً. ولا يجوز لأحد أن يتوقع أن تزداد فرص تحقيق السلام بإبقاء ما يسمى بخيار الأسلحة الكيميائية مفتوحاً من خلال عدم التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية. بل إن العكس هو الصحيح. ولا يجوز أيضاً لأي بلد أن يتوقع الاعتراف بشرعيته إذا لجأ إلى استخدام الأسلحة الكيميائية أو هدد باستخدامها. وفي الحقيقة، فإن الغالبية العظمى من البشرية هي الآن طرف في الاتفاقية بالفعل. والذين لا يزالون خارج الاتفاقية يقفون في الجانب الخاطئ، إذا جاز لي قول ذلك، من هذه القضية الهامة.

وقد أعربت حكومة العراق عن اعترافها التقيد بالاتفاقية. وهذا تطور آخر يبشر بالخير، وتعهدت بأن تقدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعمها الكامل واستعدادها لمساعدة تلك الدولة على التقيد بالاتفاقية. ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع حكومة العراق، بعد تقديم دورة تدريب أولية للمسؤولين العراقيين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنظم في لاهاي في تموز/يوليه. ويجري الآن الإعداد لاجتماع متابعة بمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية، سيعقد قبل نهاية هذا العام، لمواصلة الاستعدادات لدخول العراق بسلسلة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونظام التحقق الخاص بها.

ومن خلال أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ميدان التحقق، ومن خلال تكثيف جهودها في دعم التنفيذ الوطني الفعال، ومن خلال برامجها في ميدان التعاون والمساعدة الدوليين، تحافظ المنظمة على مسيرتها وتقدم إسهاماً ملموساً للسلم والأمن.

وأحث جميع البلدان على الانضمام لنا لضمان أن تتمكن هذه الاتفاقية الفريدة، التي وصفها الأمين العام بأنها من بين ٢٥ معاهدة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة، من أن تفي بما وعدت به بالكامل، وبذلك تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، اللذين تنوق لهما جميعاً.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة حديثة نسبياً. ولم يمض على دخولها حيز النفاذ سوى ثماني سنوات. وفي هذه السنوات الثماني، نجحت في إثبات وجودها بوصفها هيئة فنية يوثق بها وجدية ولها ولاية واضحة. وليس من المبالغة القول إن بوسع المجتمع الدولي أن يشير من خلال اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهيئتها التشغيلية، إلى مثال جيد على نجاح التعددية في العمل.

وبهذه الروح، نتقدم بأحر التهاني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، صديقي وزميلي محمد البرادعي، على منحهما جائزة نوبل للسلام التي تسلمهاها يوم الجمعة الماضي في احتفال مهيب. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها منظمة شقيقة صغيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنظر للوكالة على أنها تقدم مثلاً هاماً لجهودنا وتقدم مساهمة ستساعدنا على تعزيز فرصنا في تحقيق عالم ينعم بالسلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيكون بيان السيد روجيليو بفيرتر مفيداً لنا يوم الأربعاء، عندما نناقش أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

الاتفاقية، اللتين تتعلقان بالتعاون والمساعدة الدوليين وتهمان بشكل خاص دولاً عديدة من البلدان النامية الأعضاء في المنظمة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي ميدان التعاون الدولي، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بناء قدرات الدول الأعضاء فيها لدعم تنفيذ الاتفاقية، وتواصل تشجيع التطبيق السلمي للأنشطة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية - والصناعة الكيميائية.

وقد أكملنا في الآونة الأخيرة الطبعة الثانية من دورة تطوير المهارات التحليلية للفنيين والطبعة السادسة لبرنامج الانتساب لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمشاركة أكثر من ١٠٠ خبير من ٧٣ دولة عضو من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وما كان ليتسنى تنظيم وتوسيع هذه البرامج وبرامج أخرى توفر المعدات والدعم والمساعدة المخبرية لولا دعم دول عديدة أعضاء في المنظمة ودعم الشركات الخاصة والمؤسسات العامة. وأتقدم لهم جميعاً بالشكر على مساهماتهم السخية، التي اشتملت، في عام ٢٠٠٥، على مساهمة كبيرة جداً من الاتحاد الأوروبي دعماً لعالمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذها وبرامج التعاون الدولي، بموجب إجراء الاتحاد الأوروبي المشترك وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأطلب من السفير جون فريمان، سفير المملكة المتحدة، نقل امتناننا للاتحاد الأوروبي على هذا الدعم.

نعم، الاتفاقية لنا جميعاً. فجميع البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، معنية بصورة مباشرة. وينبغي ألا ينظر إلى هذه الاتفاقية على أنها معاهدة لقلّة، بل على أنها معاهدة للجميع. إنها ليست فقط للذين يملكون الأسلحة أو قدرة صناعية على تطوير الأسلحة.

الخبراء العراقيين. وأتقدم بالشكر أيضاً لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية وبعثة المملكة المتحدة في لاهاي، اللتين قدمتا المساعدة أيضاً في هذا المجال. ولا يفوتني أيضاً، أن أتقدم بالشكر، للسيد أيان تيودور الذي يسرّ أثناء عمله في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشاركة الخبراء العراقيين. وأود أن أؤكد بأنه تم تشكيل لجنة مخصصة، تدرس حالياً بعمق التوصيات التي قدمت للأجهزة التشريعية العراقية بشأن الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتحول الآن إلى عرض مشاريع القرارات. أعطي الكلمة لمثلة جنوب أفريقيا.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بفرصة عرض مشروع القرار، المقدم من ائتلاف جدول الأعمال الجديد، المتعلق بتزع الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي، والمعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي". وقد قدم مشروع القرار بالفعل إلى الأمانة العامة وسيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.4.

إنني أتكلم باسم الشركاء في ائتلاف جدول الأعمال الجديد، وهم على وجه التحديد: أيرلندا والبرازيل والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، جنوب أفريقيا.

في بيان ائتلاف جدول الأعمال الجديد، الذي عُرض أثناء المناقشة العامة في هذه اللجنة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أعربنا عن وجهة النظر المتمثلة في أن نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي يواجهان تحدياً كبيراً في الوقت الحالي. وقلنا أيضاً إن ائتلاف جدول الأعمال الجديد لا يزال يعتقد أن السلم والأمن الدوليين سيظلان مهددين باحتمال استخدام الأسلحة النووية.

السيد العنكي (العراق): اسمحو لي، باسم وفد العراق، أن أعتنم فرصة مشاركة السيد السفير روجيليو بفيرتر في أعمال اللجنة الأولى لأوجه له الشكر الجزيل على ما يقدمه هو شخصياً والمنظمة من دعم ومساعدة للعراق، استعداداً لانضمام العراق لهذه الاتفاقية. حقاً، لقد قدمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مساعدات كثيرة لإعداد الفنيين العراقيين الذين سيقومون بالعمل في حالة انضمام العراق إلى الاتفاقية في القريب العاجل إن شاء الله.

واسمحو لي أن أقدم بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع. في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وجّه وزير خارجية العراق رسالة جوابية إلى السيد المدير العام روجيليو بفيرتر أكد له فيها تمسك العراق باتفاقيات ومعاهدة عدم الانتشار، وبأن العراق ينوي الانضمام إلى الاتفاقية حال قيام حكومة عراقية منتخبة.

وقد شارك العراق في الاجتماع الإقليمي الثاني للهيئات الوطنية للدول الأطراف الواقعة في آسيا، المعقود في بيجين في الفترة ٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وشارك العراق، بصفة مراقب، في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقودة في لاهاي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وشارك أيضاً وفد من خبراء عراقيين في الحلقة التدريبية التي نظمتها في قبرص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع الحكومة القبرصية في الفترة ١٣-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وشارك خبراء عراقيون أيضاً في الدورة التدريبية/حلقة العمل التي نظمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، هولندا، في الفترة ٦-٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتجري الاستعدادات الآن للمشاركة في الدورة التي ستقام قريباً في العاصمة الأردنية.

وبهذه المناسبة، اسمحو لي أيضاً أن أتقدم بالشكر للحكومة اليابانية، التي قدمت المساعدة ويسرت مشاركة

وقد سعى الشركاء في ائتلاف جدول الأعمال الجديد لعقد مشاورات واسعة حول مشروع قرارنا، في جنيف وفي نيويورك على حد سواء. ونقدر الملاحظات البناءة التي تلقيناها من الوفود، بمن فيها وفود معظم البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

ونظراً لأننا أطلعنا بالفعل جميع الوفود على نص مشروع القرار، فلن أتعلم أكثر في تفاصيله، باستثناء القول إننا نعتقد أن النص قد صيغ على نحو يمكن جميع الدول من تأييده، لأنه يسعى إلى التقيد بالالتزامات السابقة التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء.

ولذلك، نعتقد، في ضوء الأحداث الراهنة، أن من المهم لنا جميعاً أن نعلن تأييدنا الموحد لنزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدو أنه لا توجد وفود أخرى ترغب في عرض مشاريع قرارات في هذه المرحلة. وقبل رفع الجلسة، أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

السيدة بونيا غالفانو دي كيروز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود من خلالكم يا سيادة الرئيس أن أعرب عن تقديرنا للتضامن الحميمي الذي أعربت عنه الوفود الأخرى، بصورة رسمية وغير رسمية، فيما يتعلق بالعاصفة المدمرة التي ضربت بلدي. وأردد عبارات الشكر التي أعرب عنها ممثلنا الدائم أثناء الجلسة العامة للجمعية العامة هذا الصباح على الدعم الحاسم الذي قدمه لنا المجتمع الدولي.

أخيراً، لا يسعنا إلا أن نقدم تعازينا لإخواننا وأخواتنا في باكستان والهند وأفغانستان. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

ويجري تقديم مشروع قرار ائتلاف جدول الأعمال الجديد هذا العام في الذكرى السنوية الستين لإسقاط القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، ومع عدم خروج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠٠٥، بأية نتيجة مضمونية، وعجز قمة الجمعية العامة الأخيرة عن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتصلة بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهذا وارد في الفقرات الديباجية من مشروع قرارنا.

ومرة أخرى، مشروع قرارنا لهذا العام قصير، ويركز على ما نعتقد أنها عناصر ضرورية لازمة للحفاظ على استمرار تحقيق تقدم والحفاظ على الزخم في ميداني نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وبهذه الصفة، يسلم مشروع القرار صراحة بأهمية معاهدة عدم الانتشار وأهمية عالميتها لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ويسعى لإبراز تلك الأهمية.

ويسعى مشروع القرار لإيصال رسالة محددة عن أهمية تنفيذ الالتزامات التي قطعت بالفعل بشأن نزع الأسلحة النووية، وضرورة تنفيذها، ولا سيما الالتزامات التي قطعت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقودين في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ولذلك، فإنه مماثل لقرار ائتلاف جدول الأعمال الجديد الذي اتخذ في عام ٢٠٠٤ (القرار ٧٥/٥٩) ويسبني عليه، ويمثل نهجاً يؤكد على الامتثال للالتزامات التي قطعت في ميداني نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

كما أن مشروع القرار يؤكد مجدداً على اعتقاد ائتلاف جدول الأعمال الجديد بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تدعم كل منهما الأخرى، وتتطلبان تحقيق تقدم بسرعة وعلى نحو لا يمكن الرجوع عنه على كلا الجبهتين.